محاضرات

Principles of Islamic Economy

مبادئ الاقتصاد الإسلامي

إعداد

مدرس المادة: د. شادي أنور كريم

تعريف علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد: هو دراسة الظواهر الاقتصادية ووضع الحلول لها، وإدارة المال من حيث اكتسابه وخرجه واستنمائه وادخاره لتوفير حياة طيبة.

تعريف الاقتصاد الإسلامي:

عرف الدكتور محمد عبد الله العربي الاقتصاد الإسلامي بأنه:

1- (مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر).

وعرفه الدكتور محمد الفنجري بأنه:

2- (هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية).

الثوابت والمتغيرات في الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي ذو وجهين:

أحداهما: وجه ثابت.

والآخر: وجه متغير.

الوجه الثابت (الأصول أو المذهب):

وهو عبارة عن مجموعة المبادئ أو الأصول أو السياسة الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرءان والسنة، ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، ويطلق على هذه الأصول أو المبادئ الاقتصادية الثابتة اصطلاح: (المذهب الاقتصادي الإسلامي).

والخاصية الأساسية لهذه المبادئ أو الأصول الاقتصادية أنها غير قابلة للتغيير أو التبديل، وأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن درجة التطور الاقتصادي في المجتمع، والتقيد بهذه المبادئ الاقتصادية العامة الثابتة لا يعني المنع من وضع الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية.

وذلك لأن هذه المبادئ قليلة ومحدودة للغاية، وأنها عامة تتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع بصرف النظر عن درجة تقدمه الاقتصادي، لذلك كانت هذه المبادئ الاقتصادية الإسلامية الثابتة صالحة لكل زمان ومكان وغير قابلة للتغيير أو التعديل، وهي تعتبر سر عظمة الاقتصاد الإسلامي وخلوده.

أمثلة الثوابت في الاقتصاد الإسلامي:

1- مبدأ الاستخلاف والتوكيل.

2- مبدأ المحافظة على رأس المال.

3- مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة.

4- مبدأ ترشيد الإنفاق والاستهلاك.

5- مبدأ إباحة الطيبات وتحريم الخبائث.

6- مبدأ استنماء المال واستثماره وعدم كنزه.

7- مبدأ مبدأ حل البيع وحرمة الربا.

8- مبدأ ضرورة ادخار الأموال لمواجهة نوائب الحياة ومصائبها ونكباتها.

9- مبدأ الحفاظ على الأموال بالكتابة والإشهاد.

10- مبدأ سياسة تقليل الخسائر.

11- مبدأ حرمة أكل أموال الناس بالباطل وبغير حق.

12- مبدأ إعادة توزيع الثروة في حالة انتفاء التوازن.

الوجه المتغير (التطبيق أو النظام):

وهو خاص بالتطبيق، أي: إعمال الأصول والمبادئ الاقتصادية الإسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة، وهو عبارة عن الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يكشف عنها علماء الاقتصاد الإسلامي لإحالة أصول الاقتصاد الإسلامي ومبادئه إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره.

أمثلة المتغيرات في الاقتصاد الإسلامي:

1- بيان مقدار حد الكفاية.

2- إجراءات تحقيق عدالة التوزيع وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع وتقريب الفوارق بينهم.

3- إجراءات تحقيق كفاية الإنتاج والتخطيط الاقتصادي ومتابعة تنفيذ الخطط التنمية الاقتصادية.

4- بيان نطاق الملكية العامة، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ويطلق على هذه التطبيقات أو الحلول الاقتصادية المتغيرة على المستوى النظري أو الفكري اصطلاح: النظرية أو النظريات الاقتصادية الإسلامية، وعلى المستوى العملي أو التطبيق اصطلاح: النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية.

تمييزا لها عن المبادئ العامة الاقتصادية التي لا تتغير ولا تتبدل والتي يطلق عليها اصطلاح: (المذهب الاقتصادي الإسلامي).

والخاصية الأساسية لهذه الحلول أو التطبيقات أنها ـ على خلاف المبادئ الاقتصادية العامة الثابتة التي تضمنها القسم الأول ـ قابلة للتغيير طبقا لتغير ظروف المكان والزمان، فهي تتغير من بيئة إلى أخرى حسب ظروف كل بيئة، وفي البيئة الواحدة تتغير من زمن إلى زمن حسب التغيرات التي تطرأ على البيئة من وقت لآخر.

الخلاصة:

إن الاقتصاد الإسلامي مذهب ونظام، مذهب من حيث الأصول، ونظام من حيث التطبيق، وليس في الإسلام سوى مذهب اقتصادي واحد، ولكن فيه أنظمة اقتصادية متعددة باختلاف الأزمنة والأمكنة.

والمذهب الاقتصادي الإسلامي، أي: الأصول الاقتصادية الإسلامية إلهية بحيث لا يجوز بأي حال من الأحوال الخلاف حولها، وهي صالحة لكل زمان ومكان، وغير قابلة للتغيير والتبديل، بخلاف الأنظمة والتطبيقات الإسلامية فهي اجتهادية بحيث يجوز الخلاف حولها، وقابلة للتغيير والتبديل باختلاف الأزمنة والأمكنة.

نشأة الاقتصاد الإسلامي وتطوره:

لقد عنى الاقتصاد الإسلامي عناية هامة في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الناس، فقرر من خلال الآيات القرءانية والأحاديث النبوية الصحيحة الأصول الاقتصادية العامة.

فنشأة الاقتصاد الإسلامي ومبادئه وأصوله منذ بدايات التشريع الإسلامي.

وتطور الاقتصاد الإسلامي حين بدأ التوسع في الأنشطة الاقتصادية والمعاملات المالية حيث ظهرت كتب ودراسات خاصة في المال والاقتصاد لمعالجة وحل مسائلهما وقضاياهما.

بعض كتب الاقتصاد الإسلامي في التراث الإسلامي:

1- كتاب (الكسب) محمد بن الحسن الشيباني 189هـ

2- كتاب (التبصر بالتجارة) للجاحظ 255هـ

3- كتاب (أحكام السوق) ليحيى بن عمر 289هـ في السوق.

4- كتاب (إصلاح المال) لابن أبي الدنيا281 هـ

5- كتاب (الحث على التجارة والصناعة والعمل) للخلال 311هـ

6- كتاب (الخراج) للقاضي أبي يوسف 183هـ.

7- كتاب (الخراج) ليحيى بن آدم بن سليمان القرشي 203هـ

9- كتاب (الأموال) لأبي عبيد القاسم بن سلام 224هـ

10- كتاب (الأموال) للإمام حميد ابن زنجويه 251هـ

11- كتاب (الإشارة في محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها) لأبي الفضل الدمشقي في القرن السادس الهجري.

12- كتاب (البركة في فضل السعي والحركة) للوصابي الحبيشي 782هـ

س/ ماذا تعني الكتب والمؤلفات الاقتصادية في التراث الاقتصادي الإسلامي؟

ج/ تعني أسبقية علماء الاقتصاد الإسلامي على غيرهم في تـأليف الكتـب الاقتصادية وذكر المبادئ والموضوعات الاقتصادية.

أهمية الاقتصاد الإسلامي:

لا يكفي لنجاح التنمية الاقتصادية إعداد الخطة أو متابعة تنفيـذها، وإنمـا الأمر الأساسي الذي لا غنى عنه هو مشاركة الشعب بكل أفراده في تحقيق التنمية بأداء كل منهم العمل المكلف به على أكمـل وجـه وابتعـاده عـن أي انحراف أو استغلال.

وهنا يستطيع الاقتصاد الإسلامي أن يأخـذ الـدور الـذي لا يمكـن لأي اقتصاد وضعي أن يأخذه، وهو أن المساهمة في ظل الاقتصاد الإسلامي تكون أكثر فاعلية وأبعد عن الانحراف أو الاستغلال، لأن هذه المساهمة سـتتحول إلى عبادة، ويوجد في الاقتصاد الإسلامي جهاز للرقابة أقوى من كل أجهـزة الدولة، وهو الرقابة الإلهية.

أهداف الاقتصاد الإسلامي:

1- توفير الرفاهية والحياة الطيبة للأحياء والأجيال القادمة.

2- القضاء على الفقر والبطالة والمشاكل الاقتصادية والأزمات.

3- تداول الأموال والثروات بين جميع أفراد الشعب، وتقليل الطبقية والتفاوت في الدخل والمال والثروة بين الناس.

4- تصفية الأنشطة الاقتصادية والمعاملات المالية من جميع ما حرم أو نهي عنه في الاقتصاد الإسلامي من التعامل بالربـا والغـرر والتطفيـف والـنجش والغش والاحتكار وإنتاج المضرات وغير ذلك.

5- تحقيق عدالة اقتصادية شاملة، ومرجع الدليل العام لهذا الهـدف: (جلـب المصالح ودرء المفاسد).

ماذا تعني أهداف الاقتصاد الإسلامي؟

ج: تعني أهداف الاقتصاد الإسلامي إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد يسعى لعمارة الأرض والانتفاع من طبيعتها لتوفير حياة طيبة للجميع بعدالة في الحياة الدنيا، وللفوز بالسعادة الأبدية في الدار الآخرة.

خصائص الاقتصاد الإسلامي:

1- متانة العلاقة بين الأخلاق والأنشطة الاقتصادية.

2- اقتصاد إلهي قائم على الوحي بثوابته.

3- اقتصاد فيه اعتدال وتوسط لا إفراط فيه ولا تفريط.

4- الجمع بين تحقيق الرفاهية والحياة الطيبة في الحياة الدنيا وتحقيق السعادة الأبدية في الدار الآخرة.

5- الجمع بين المصالح العامة والمصالح الخاصة: في حالة عدم التوفيق بين المصالح العامة والمصالح الخاصة تقدم المصالح العامة كالنهي عن تلقي السلع.

6- الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية: كما يسعى الاقتصاد الإسلامي لتحصيل الربح كذلك يسعى لطهارة النفس وإصلاح البال وراحته ونشر التراحم والتضامن والتكافل بين الناس.

7- الجمع بين الثبات والتطور: الاقتصاد الإسلامي ثابت من حيث أصوله ومبادئه وغير قابل للتغيير أو التبديل وصالح لكل زمان ومكان وبيئة.

ومتطور من حيث تفاصيل تطبيق الأصول والمبادئ الاقتصادية الإسلامية بحسب ظروف البيئة والزمان والمكان.

ماذا تعني خصائص الاقتصاد الإسلامي؟

تعني خصائص الاقتصاد الإسلامي إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد له مبادئه وأصوله وأهدافه ونظرته ورؤيته وحلوله للظواهر الاقتصادية وموضوعاته وأزماته التي تختص به، ويتميز بهذه عن الاقتصاديات الأخرى.

رؤى الاقتصاد الإسلامي:

1- تحقيق التنمية الشاملة (عمارة الأرض).

2- تحقيق العدالة الاقتصادية.

3- تحقيق القرار الاقتصادي.

4- رفض الاستبداد الاقتصادي فـ(قارون رمز للاستبداد الاقتصادي) في الاقتصاد الإسلامي.

5- إتاحة الفرص الاقتصادية وانتفاع جميع أفراد الشعب دون تفرقة من منافع الأرض وخيراتها.

6- نظرية التسخير: (تذليل الطبيعة للانتفاع منها).

7- نظرية الاستخلاف: (موافقة الأنشطة الاقتصادية مع مقاصد الاقتصاد الإسلامي ومعايير الحلال والحرام والقيم والأخلاق).

8- السعي لتوفير الرفاهية الأبدية في الحياة الدنيا والدار الآخرة.

9- ربط الأخلاق والقيم بالأنشطة الاقتصادية.

ماذا تعني رؤى الاقتصاد الإسلامي؟

ج: تعني رؤى الاقتصاد الإسلامي أن الاقتصاد الإسلامي له نظرته وفلسفته:

- لدراسة الظواهر الاقتصادية وحلولها.
- وللتنمية الاقتصادية وتعمير الأرض وتوفير الرفاهية والحياة الطيبة.

المال في الاقتصاد الإسلامي:

تعريف المال:

المال: ما له قيمة سوقية.

أهمية المال:

المال له أهميته في الاقتصاد الإسلامي، وذلك لأن الله سبحانه وتعالى عظم أمره وأمر بحفظه إذ جعله قياما لمصالح العباد.

ونهى الإسراف التبذير فيه، لأن الإسراف والتبذير تفويت تلك المصالح، إما في حق مضيعه، وإما في حق غيره.

ونهى أن يسلم المال إلى غير رشيد الذي لا يعرف التصرف في الأموال بل يهدرها.

وآية الدين التي هي أطول آية في القرءان الكريم دليل واضح على أهمية المال والاحتفاظ به وعدم تضييعه.

وجعل المال من الضروريات الخمس التي هي (الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل)، التي جاءت الشريعة الإسلامية بل جميع الشرائع للمحافظة عليها، وذلك لأن به بقاء العيش، ودوام الحياة.

فالمال في الاقتصاد الإسلامي له أهمية كبيرة، فهو يهتم بكسبه وإنفاقه وتنميته واستثماره.

قال الشاطبي في أهمية المال: (لو عدم المال لم يبق عيش).

وظائف الإنسان في المال:

1- كسبه واستنماءه وخرجه وادخاره وحفظه.

2- التمتع به فيما أبيح.

3- إعطاء الحقوق الشرعية فيه.

مصادر الاقتصاد الإسلامي:

المصدر الأول: القرءان الكريم:

القرءان الكريم هو المصدر الرئيس للمبادئ والقواعد الأساسية للاقتصادي الإسلامي.

ومنهج القرءان الكريم أنه يتناول كثيرا من الأحكام على وجه الإجمال والعموم تاركا تفصيل الجزئيات للسنة أو الاجتهاد لكي يعطي في مجال التطبيق مرونة واسعة.

ولم يتعرض القرءان الكريم للجزئيات إلا في بعض المواطن التي لا تخضع بحكم طبيعتها للتغير الزمني أو المكاني مثل أحكام الميراث.

بعض المبادئ الاقتصادية في القرءان العظيم:

ذكر القرءان الكريم كثيرا من المبادئ الاقتصادية، منها:

1- مبدأ الاستخلاف، أي: المال مال الله سبحانه وتعالى والناس مستخلفون فيه.

2- ترشيد الإنفاق والاستهلاك.

3- التنمية الاقتصادية الشاملة، (عمارة الأرض).

4- تحقيق العدالة الاقتصادية.

5- إباحة الطيبات وتحريم الخبائث.

6- استنماء المال واستثماره وعدم كنزه.

7- مبدأ حل البيع وحرمة الربا.

8- ضرورة ادخار الأموال لمواجهة نوائب الحياة ومصائبها ونكباتها.

9- مبدأ الحفاظ على الأموال بالكتابة والإشهاد.

10- سياسة تقليل الخسائر.

المصدر الثاني: السنة النبوية الصحيحة:

ذكرت السنة النبوية كثيرا من المبادئ والأصول والجوانب الاقتصادية ونظمتها.

بعض المبادئ الاقتصادية في السنة النبوية:

1- التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

2- الرقابة على إيرادات الدولة ونفقاتها.

3- أولويات الاستهلاك وحدوده.

4- مبدأ القيم والأخلاق في الأنشطة الاقتصادية الإسلامية.

المصدر الثالث: نظريات واجتهادات وآراء العلماء.

مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

1- الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة، والملكية العامة):

أي: الاعتراف بالملكية الخاصة والعامة في وقت واحد، بخلاف الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي.

تعريف الملكية:

الملكية، هي: الاختصاص الحاجز.

أي: الاختصاص المانع لغيره من الانتفاع به أو التصرف فيه إلا عن طريقه وبسببه بالتوكيل أو النيابة.

الملكية في الاقتصاد الرأسمالي:

الاقتصاد الرأسمالي يقوم أساسا على الملكية الخاصة، أي: الملكية الفردية، فهو يعطي لكل فرد الحق في امتلاك ما يشاء من السلع الإنتاجية والاستهلاكية دون أن يفرض أية قيود على حريته في التملك أو الإنفاق أو استغلال ثروته.

وموقف الاقتصاد الرأسمالي هذا من الملكية إنما يرجع إلى الفلسفة التي يستند إليها وهي فلسفة المذهب الفردي التي تنظر إلى الفرد على أنه محور الوجود وأن سعادته وحريته واستقلاله هي ما يهدف إليه النظام السياسي والاقتصادي.

فالاقتصاد الرأسمالي يقوم على الملكية الخاصة كقاعدة، إلا أن ذلك لا يمنع من اعتراف هذا النظام ـ على سبيل الاستثناء ـ ببعض صور الملكية العامة حين تفرض الضرورة تأميم مرفق من مرافق الدولة.

الملكية في الاقتصاد الاشتراكي:

الاقتصاد الاشتراكي يقوم أساسا على الملكية العامة، أي: ملكية الجماعة التي تمثلها الدولة، لوسائل الإنتاج، ولا يعترف بالملكية الفردية إلا استثناء، ففي ظل هذا الاقتصاد لا يسمح للفرد كقاعدة أن يمتلك أي مال من أموال الإنتاج، وتصبح الدولة هي المالكة الوحيدة لكل أدوات الإنتاج ولجميع المشروعات ومرافق الخدمات.

وهذا الموقف من الاقتصاد الاشتراكي يرجع بدوره إلى الفلسفة التي يستند إليها الاقتصاد الاشتراكي، وهي فلسفة المذهب الجماعي الذي يعتبر أن الأصل هو الجماعة، وما الفرد إلا عضو من أعضائها لا يستطيع أن يعيش خارجها، ولا يشعر باستقلاله إلا داخلها.

الملكية في الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي لا يتفق مع الاقتصاد الرأسمالي في اعتبار الملكية الخاصة هي الأصل أو القاعدة والملكية العامة هي الاستثناء.

ولا يتفق مع الاقتصاد الاشتراكي في النظر إلى الملكية العامة على أنها الأساس أو القاعدة، والملكية الخاصة هي الاستثناء.

ولكنه يأخذ بكلا النوعين من الملكية في وقت واحد كأصل وليس كاستثناء.

الملكية في الاقتصاد الإسلامي مقيدة:

الملكية في الاقتصاد الإسلامي سواء أكانت ملكية خاصة أو ملكية عامة ليست مطلقة بل هي مقيدة بعدم الإضرار بحقوق الآخرين وبالصالح العام.

2- الحرية الاقتصادية المقيدة:

ويقصد بها: ممارسة الأفراد الأنشطة الاقتصادية المختلفة من ملكية وإنتاج واستهلاك وتبادل وإنفاق وتوزيع وغيرها بحرية وعلى وفق القواعد والضوابط الشرعية في الاقتصاد الإسلامي.

في هذا المبدأ يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي اختلافا بينا.

الاقتصاد الرأسمالي يطلق الحرية الاقتصادية بلا قيود.

الاقتصاد الاشتراكي يلغيها إلغاء تاما.

وفي كليهما تطرف.

الأصل أن كل نشاط اقتصادي مشروع في الاقتصاد الإسلامي إلا ما ورد النص بتحريمه، وذلك طبقا لقاعدة: (الأصل في الأشياء الإباحة).

أما ما جاءت النصوص بتحريمه من الأنشطة الاقتصادية، فالملاحظ أنه قليل جدا إذا قيس بالأنشطة الاقتصادية المباحة التي هي الأصل في النشاط الاقتصادي.

إن الأنشطة الاقتصادية المحرمة في الاقتصاد الإسلامي قد تنكبت طريق الفطرة السليمة، لأنها تقوم إما على الرشوة أو استغلال النفوذ والسلطان أو غش الناس أو ابتزاز أموالهم بالباطل أو التحكم في ضروريات معاشهم أو انتهاز حالات عوزهم وحاجاتهم وغير ذلك.

صور لبعض الأنشطة الاقتصادية المحرمة:

1- أكل أموال الناس بالباطل وبدون حق.

2- التعامل بالربا.

3- كنز الأموال عن الاستنماء والخرج.

4- الاحتكار.

الاقتصاد الإسلامي يعترف بالحرية الاقتصادية للأفراد والدولة في الأنشطة الاقتصادية إلا أن هذه الحرية مقيدة بمبدأ الحلال والحرام والقواعد والضوابط والقيم الأخلاقية الإسلامية.

فهذا يتوافق مع العقل لأن الحرية المطلقة مع أنها لا توجد في الدنيا إلا أن فيها إضرارا بالآخرين.

3- التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي:

أي: التزام وتوفير المستوى اللائق لمعيشة كل فرد.

الفرق بين التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي:

التكافل الاجتماعي: هو التزام الأفراد بعضهم لبعض توفير المستوى اللائق للمعيشة.

الضمان الاجتماعي: هو التزام الدولة لأفراد شعبها توفير المستوى اللائق للمعيشة.

الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي.

حداثة نظام الضمان الاجتماعي في العالم وقدمه في الاقتصاد الإسلامي.

الهدف من الضمان الاجتماعي ضرورة القضاء على الفقر والبطالة وتوفير حياة لائقة لكل فرد.

4- التنمية الاقتصادية الشاملة:

التنمية الاقتصادية: هي السعي وبذل الجهد لرغد العيش وتوفير حياة طيبة للجميع.

في الاقتصاد الإسلامي التنمية الاقتصادية مسؤولية الفرد والدولة (القطاع الخاص والقطاع العام).

في الاقتصاد الرأسمالي التنمية الاقتصادية مسؤولية الفرد (القطاع الخاص).

وفي الاقتصاد الاشتراكي التنمية الاقتصادية مسؤولية الدولة (القطاع العام).

استعمل لفظ (عمارة الأرض) و (خصب دار) في التراث الاقتصاد الإسلامي بدل التنمية الاقتصادية.

إن استعمال لفظ (عمارة الأرض) أبلغ من التنمية الاقتصادية، لأن لأنه يشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا وطلب المال الحلال فريضة وعبادة في الاقتصاد الإسلامي.

5- رعاية العدالة والمصلحة في الأنشطة الاقتصادية والمعاملات المالية:

في عقد الشراكة:

- توزيع الأرباح بقدر رأس المال في عقود المشاركة.
- كل شريك بقدر رأس ماله يتحمل الخسارة.

وفي عقد المضاربة:

تحمل الخسارة في عقد المضاربة كل بقدره، فصاحب المال يتحمل الخسارةبالمال، والعامل يتحمل الخسارة بالعمل.

وتقسيم الربح على حسب الاتفاق.

6- التخطيط الاقتصادي:

التخطيط الاقتصادي ضروري على مستوى الأفراد وعلى مستوى الدول والحكومات.

ويقصد بالتخطيط الاقتصادي: ترسيم الحياة اقتصاديا للمستقبل من حيث استنماء الأموال والدخل والخرج والادخار ومواجهة الأزمات الاقتصادية من الفقر والبطالة وغيرها.

حديث النبي صلى الله عليه وسلم للصحابي الجليل: (إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس). دليل واضح على أهمية التخطيط الاقتصادي لحياة الأفراد.

وأنموذج النبي يوسف عليه السلام في التخطيط الاقتصادي دليل على أهمية التخطيط الاقتصادي للدول والحكومات.

نظرة المذاهب الاقتصادية للمشكلة الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي:

هي ندرة الموارد أو قلتها وتعدد الحاجات والرغبات وغير متناهية.

هذه الحقيقة هي ما يطلق عليها اسم: (المشكلة الاقتصادية)، و (مشكلة الندرة).

الحل الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية:

يرى الاقتصاد الرأسمالي أن جهات السوق الحر قادرة على تحقيق الطريقة المثلى لمواجهة المشكلة الاقتصادية، وذلك يتحقق بقوى العرض والطلب.

المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي:

لا يعترف بوجود المشكلة الاقتصادية بسبب الندرة أو تعدد الحاجات، وإنما يعترف بمشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع.

الحل الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية:

يرى الاقتصاد الاشتراكي أن المشكلة الاقتصادية ليست مشكلة توزيع الموارد على الحاجات، وإنما هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، فالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تؤدي إلى الاحتكار وبالتالي تتعارض مصلحة المحتكر ومصلحة المستهلك.

سبب ظهور علم الاقتصاد:

وجد علم الاقتصاد لمواجهة المشكلة الاقتصادية بغية إيجاد أفضل الحلول لها.

نظرة الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية:

أولا: نظرة الاقتصاد الإسلامي لفكرة لا نهائية الحاجات:

يرفض الاقتصاد الإسلامي فكرة (لا نهائية الحاجات)، لأنه يقيد الحاجات بالطيبات وبالحلال، وبالأولويات.

معيار الحلال في الطيبات: هي التي تعود بالنفع.

معيار الحرام في الخبائث: هي التي تعود بالضرر.

ثانيا: نظرة الاقتصاد الإسلامي لموضوع ندرة الموارد:

ينظر الاقتصاد الإسلامي إلى موضوع ندرة الموارد من ناحيتين:

الأولى: الناحية الفكرية والمبدئية:

الاقتصاد الإسلامي من الناحية الفكرية لا يعترف بـــ (نـدرة المـوارد)، بـل يرفضها، لأن الموارد الطبيعية تمتاز بالوفرة والكثرة لمن يعيش على الأرض مهما كثر البشر.

الثانية: الناحية الواقعية أو التطبيقية:

من الناحية الواقعية الاقتصاد الإسلامي لا ينكر الندرة في المـوارد وقلتهـا لكن سببها في نظره ليس في ذاتها، وإنما السبب يعود إلى قصور الإنسـان في إعمـار الأرض واسـتغلال مواردهـا الطبيعيـة وسـوء إنتاجهـا وتوزيعهـا والإسراف والتبذير فيها، فالموارد مهما كانت كثيرة فإنها تكون قليلة ونـاردة إذا لم يراع فيها الاقتصاد في صرفها والعدالة في توزيعها.

حلول الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية:

الحـل الأول: الحث على استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأكفأ بمـا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصاد المجتمع، لأجل تحقق الحياة الطيبة.

الحل الثاني: العدالة في توزيع المـوارد الاقتصـادية المنتوجـة وعـدم الإسراف والتبذير فيها.

المشكلة الاقتصادية عند علماء الاقتصاد الإسلامي:

عرف علماء الاقتصاد الإسلامي المشكلة الاقتصادية طرحا وحلا:

أما طرح المشكلة الاقتصادية:

يقول العز بن عبدالسلام: (إذا اجتمع مضطران، ولم يكن معه ما يكفي لسد حاجتهما معا).

ويعبر عنه الماوردي بقوله في مجال المصالح العامة: (لو اجتمع على بيت المال حقان، ضاق عنهما واتسع لأحدهما).

ويقول الغزالي في محدودية الموارد: (إن الأموال محدودة).

ويقول أيضا: (المال أعيان وأجسام إذا وقعت في يد واحد خلت عنها يد الآخر . . . والمال لا يحل في يد ما لم يرتحل عن اليد الأخرى . . . والمال أجسام وأعيان لها نهاية، فلو ملك إنسان جميع ما في الأرض لم يبق بعده مال يتملكه غيره).

وقد بين الماوردي لا محدودية الحاجات بقوله: (ليس للشهوات حد متناه، فيصير ذلك ذريعة إلى أن ما يطلبه [الإنسان] من الزيادة غير متناه).

ويقول أيضا: (إن شهواتها [النفس] غير متناهية، فإذا أعطاها المراد من شهوات وقتها تعدتها إلى شهوات قد استحدثتها، فيصير الإنسان أسير شهوات لا تنقضي، وعبد هوى لا ينتهي).

ويقول الغزالي في لا محدودية الحاجات: (انظر كيف بدأ الأمر من حاجة القوت والملبس والمسكن، وإلى ماذا انتهى، وهكذا أمور الدنيا، لا ينفتح منها باب إلا وينفتح بسببه أبوا أخر، وهكذا تتناهى إلى حد غير محصور، وكأنها هاوية لا نهاية لعمقها).

ويقول الغزالي أيضا: (فقر العبد [الإنسان] إلى أصناف حاجاته لا ينحصر، لأن حاجاته لا حصر لها).

أما حل المشكلة الاقتصادية: فيكون بمراعاة الأولوية والاستحقاق والترتيب حسب الأهمية والمنفعة.

قال العز بن عبدالسلام: (يلزمه [ولي الأمر] أن يقدم الضرورات على الحاجات فيحق جميع الناس، وأن يسوي بينهم في أضرهم [أفقرهم] فأضرهم، وأمسهم حاجة فأمسهم).

وبهذا الطرح والحل للمشكلة الاقتصادية عند علماء الاقتصاد الإسلامي عرفنا أسبقية علماء الاقتصاد الإسلامي على غيرهم في طرحهم وحلهم للمشكلة الاقتصادية، بل حتى النبي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم تحدث عن طرح وحل المشكلة الاقتصادية التي هي (محدودية الموارد، وتعدد الحاجات اللا متناهية).

نظرية التسخير في الاقتصاد الإسلامي:

أي تسخير الطبيعة بأرضها وسمائها وجميع ما فيهما للإنسان.

التسخير هو التذليل وسهولة الاستخدام، أي: تذليل الطبيعة وسهولة استخدامها واستغلالها للانتفاع بها.

الإنسان مسخر بعضهم لبعض:

الإنسان مسخر بعضهم لبعض آخر، لكي يستطيعوا أن يعيشوا في جماعة منظمة متعاونة، ولكي يكونوا أقدر على استغلال الكون المسخر لهم والانتفاع بمنافعه وخيراته والمساهمة في بناء حياة إنسانية طيبة.

تسخير الإنسان بعضهم لبعض يكون مرتبطا بكفاياتهم وطبائعهم وظروف إمكانياتهم، فجعلهم درجات بما اختلفوا من قوة وضعف، وعلم وجهل، وجد وخمول، وغير ذلك من وجوه الاختلاف المشتقة من طبائعهم ومعارفهم وظروفهم وبيئاتهم.

نظرية الاستخلاف في الاقتصاد الإسلامي:

مبدأ الاستخلاف، أي: المال مال الله سبحانه وتعالى والبشر مستخلفون فيه.

الاستخلاف معناه أن تكون جميع الأنشطة الاقتصادية من التملك والإنتاج والتداول والاستهلاك ودراسة الظواهر الاقتصادية وأزماتها وغيرها موافقة لمقاصد الاقتصاد الإسلامي، وأن تكون في دائرة الحلال والحرام والقيم والأخلاق.

الاستخلاف يثبت مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة في الاقتصاد الإسلامي.

تداول الأموال والثروات وتقليل الطبقية في الاقتصاد الإسلامي:

من مبادئ الاقتصاد الإسلامي تداول الأموال والثروات بين جميع الأفراد والطبقات في المجتمع.

الاقتصاد الإسلامي يسعى لكي تتداول الأموال والثروات بصور شرعية وعادلة بين جميع الأفراد والطبقات في المجتمع.

وانحصار الأموال والثروات بين فئة معينة أو جماعة محددة مرفوض في لاقتصاد الإسلامي.

وعقود المعاملات المالية كلها تؤدي دور هذا المبدأ كالبيع والشراء.

ولم يكتف الاقتصاد الإسلامي لتداول الأموال والثروات بعقود المعاملات المالية وهي التي تكون بالثمن والعوض والمقابل، بل وضع طرقا ونظما ومسالك أخرى والتي هي بدون الثمن والعوض والمقابل لتفتيت الأموال والثروات وتداولها.

وهذا الأمر يعتبر من ميزة وخاصية الاقتصاد الإسلامي، لعله لا يوجد في الاقتصاديات الأخرى.

من أهم هذه الطرق والمسالك لتفتيت الأموال والثروات وتداولها بغير عقود المعاملات المالية والتي هي بغير ثمن وعوض ومقابل:

أولا: نظام الزكاة: (تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضت للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج تلك الحصة).

ثانيا: نظام زكاة الفطر.

ثالثا: الوقف: (تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة).

رابعا: الوصية: (تمليك مضاف إلى ما بعد الموت عن طريق التبرع، سواء كان ذلك في الأعيان أو المنافع).

خامسا: الإرث: (انتقال الملكية من الميت، إلى ورثته الأحياء، سواء كان المتروك مالا أو عقارا أو حقا من الحقوق الشرعية).

سادسا: الصدقات الغير الإلزامية: (الصدقات التطوعية): عبارة عن صرف الأموال وإنفاقها على جهة التعاون والتكافل غير الإلزامي، كالسعي على الأرامل والعجزة والأيتام.

سابعا: الكفارات المالية: مثل كفارة الحنث في اليمين، وكفارة الصيد في الإحرام، وكفارة الظهار.

ثامنا: الفدية: مثل فدية من لا يطيق الصيام في شهر رمضان.

تاسعا: النذور.

عاشرا: الديات.

بعض هذه الطرق والمسالك إلزامية: كالزكاة والإرث، وبعضها الآخر تطوعية: كالوصية والوقف والصدقات غير الإلزامية.

ولكل واحد من هذه الطرق والمسالك آثار اقتصادية.

هذه الطرق والمسالك دليل على أن تداول الأموال والثروات بين جميع أفراد والطبقات وعدم انحصارها لدى طائفة معينة مبدأ أساسي للاقتصاد الإسلامي.

الماوردي والاقتصاد:

العلامة الماوردي له كتابات وآراء في المال والاقتصاد وتحدث من خلال كتاباته ومؤلفاته عن مسائل اقتصادية كثيرة وعن دور الدولة في الاقتصاد وتنظيمه، وجعل تنمية الاقتصاد وازدهاره سببا للرفاهية والسعادة في الدنيا.

قواعد صلاح الدنيا عند الماوردي بستة أمور:

1- **الدين المتبع**. (الرقابة الإلهية)

الدين (الرقابة الإلهية) يصرف الإنسان عن الظلم والمال الحرام والمحرمات والمنهيات وممارسة الأنشطة الاقتصادية المحرمة.

2- **سلطان قاهر**. (القوانين والأحكام)

السلطان القاهر يكف الأيدي الظالمة والمعتدية.

3- **عدل شامل**.

بالعدل تعمر الأرض وتنمى الأموال، العدل يدعو إلى الألفة والمحبة.

4- **أمن عام**.

لأن الأمن أهنأ عيش.

5- **خصب دار**. (التمنية الاقتصادية الشاملة)

لأن الخصب يؤول إلى الغنى ويقل الحسد بين الناس، وينتفي عنهم تباغض العدم، كما أن الخصب من أسباب صلاح الدنيا كذلك الجدب من أسباب فساد الدنيا.

6- **أمل فسيح**.

لأن بالأمل يعيش الإنسان، لولا الأمل لتوقفت الحياة.

أخلاقيات الأنشطة الاقتصادية والمعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي

أولا: السماحة والسهولة في الأنشطة الاقتصادية والمعاملات المالية:

تعريف السماحة:

الجود والكرم والإعطاء، وبذل ما لا يجب تفضلا.

من صور السماحة:

إنظار المدين المعسر.

في الاقتصاد الإسلامي الحض على السماحة في المعاملة والأنشطة الاقتصادية، واستعمال معالي الأخلاق وترك المشاحة، والحض على ترك التضييق على الناس في المطالبة، وأخذ العفو عنهم.

ثانيا: الصدق والأمانة:

الصدق: ضد الكذب.

الأمانة: ضد الخيانة.

كان النبي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم مشهورا ومعروفا في مكة بـ (الصادق الأمين).

ثالثا: عدم الحلف في التعاملات الاقتصادية:

وذلك لإقناع الطرف الآخر على البيع أو الشراء.

رابعا: عدم الغش في المعاملات والتجارات وجميع الأنشطة الاقتصادية:

معنى الغش:

إبداء البائع ما يوهم كمالا في مبيعه كاذبا أو كتم عيبه.

ضابط الغش:

أن يعلم ذو السلعة من نحو بائع أو مشتر فيها شيئا لو اطلع عليه مريد أخذها ما أخذها بذلك المقابل، أو لامتنع عن أخذها كلية.

أسباب الغش:

فإن للغش أسبابا كثيرة، من أهمها:

1) استعجال الغاش للربح الذي يأمله في تجارته.
2) نفاق السلعة وبيعها.

خامسا: تقديم السلع للمستهلك بأرخص الأسعار وتخفيض تكاليف الإنتاج:

لذلك: **حرم الاحتكار**، لأنه يؤدي إلى غلاء الأسعار على المستهلك وزيادة تكاليف الإنتاج.

ونهي عن تلقي السلع:

- للمصلحة العامة التي هي رعاية أهل الأسواق لئلا ينفرد المتلقي برخص السلعة دونهم، ولأن الركبان إذا وصلوا السوق باعوا أمتعتهم، وأما المتلقي فلا يبيع سريعا، بل يتربص بها السعر.
- والمصلحة الخاصة التي هي رعاية أصحاب السلع، لئلا يغبنهم المتلقي ويغرهم، لأن أهل البادية قد لا يعرفون سعر السوق.

ونهي عن بيع الحاضر لباد، للمصلحة العامة التي هي رعاية أهل السوق وعدم الإضرار والتضييق بهم برفع السعر.

بيع الحاضر لباد: هو: (أن يقدم غريب بمتاع تعم الحاجة إليه ليبيعه بسعر يومه، فيقول بلدي: اتركه عندي لأبيعه على التدريج بأغلى).

سادسا: حرمة التدخل في معاملات الآخرين حتى يبرم العقد أو يترك:

لذلك نهي عن التدخل على بيع أو سوم الآخر.

سابعا: عدم النجش:

النجش: هو أن يزيد في ثمن السلعة وهو لا لرغبة في شرائها، بل ليخدع غيره ويغره، ليزيد ويشتريها.

ثامنا: الإقالة في العقود والمعاملات المالة والاقتصادية:

الإقالة: هي رفع العقد، وإلغاء حكمه وآثاره بتراضي الطرفين.

تاسعا: المحاباة في الأنشطة الاقتصادية:

المحاباة: هي: إخراج المال من الملك بأقل من عوضه.

كالبيع بدون القيمة، والشراء بأكثر منها بقصد نفع المشتري في البيع، ونفع البائع في الشراء.

عاشرا: اجتناب الغرر في المعاملات الاقتصادية وأنشطتها:

الغرر: ما خفيت عاقبته، أو تردد بين الحصول والفوات.

مراحل النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي

1. التملك.
2. الإنتاج.
3. التبادل.
4. الاستهلاك.
5. التوزيع.
6. إعادة التوزيع.

المرحلة الأولى: التملك:

تعريف التملك:

النشاط الذي يبذل من – الاستيلاء، والعمل الفكري – لتحقيق التمكن من التصرف في الشيء والاختصاص به، فهو الجهد – أي جهد مشروع كان – الذي يبذله شخص لتحقيق الملكية.

أسباب التملك:

منها ما هو مشروع وحلال.

ومنها ما هو غير مشروع وحرام.

أسباب التملك الحلال:

1. التجارة بجميع أنواعها.
2. الفلاحة بمختلف ضروبها.
3. الصناعة باختلاف أنواعها.
4. الميراث.
5. إحراز المباحات (الاستيلاء والحيازة) المراد بالمباح هنا: المال الذي لم يدخل في ملك أحد، ولا يوجد مانع شرعي من تملكه.

أسباب التملك الحرام:

1- أكل أموال الناس بالباطل، أي: بدون حق.

2- جميع المعاملات الربوية.

3- كل ما من شأنه أن يتحكم بالأسعار كالاحتكار.

وكنز الأموال وحجزها عن أسواق الصناعة والتعامل.

4- الغش، وكل نوع من أنواع الغرر في مختلف أنواع البيوع والمعاملات.

5- الرشوة، هي كل مال يتوصل به إلى إبطال حق أو إحقاق باطل.

وهو أيضا المال الذي يشرطه الموظف على صاحب الحاجة لقضاء حاجته.

المرحلة الثانية: الإنتاج:

تعريف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي:

هو العمل لاستغلال الموارد بأنواعها لتوفير حياة طيبة.

أو هو العمل للاستنفاع من الموارد بأنواعها لتوفير حياة طيبة.

عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي:

عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي أربعة:

1- الكون كله (كل ما أمكن استعماله).

2- رأس المال.

3- العمل النافع، أي: العمل الصالح، والعمل الأحسن.

4- الإدارة، بمراحلها الأربعة التي هي التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة.

كيف يكون رأس المال؟

من مبادئ الاقتصاد الإسلامي للإنفاق: التوسط والاعتدال في الإنفاق، والدخل الفائض عن الاستهلاك يكون ادخارا، وتراكم الدخل الفائض يكون رأس المال الذي يوجه للإنتاج.

أهداف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي:

من أهم أهداف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي:

أولا: تحقيق التعمير، وتحقيق السعادة والحياة الطيبة والوصول إلى الرفاهية والتقدم أو حسب التعبير القرءاني الوصول إلى فتح بركات السماء والأرض.

ثانيا: الخروج من:

1. حد الكفاف: (مستوى الضرورة ولا يكفيه دخله) إلى:
2. حد الكفاية: (غير محتاج ولا يزيد عنه دخله) للانطلاق إلى:
3. تمام الكفاية: (غير محتاج ويزيد عنه دخله ويصرفه لنفع نفسه والآخرين).
4. وأما مستوى الترف: فهو إفراط في التبذير والإسراف وعرض مظاهر التنعم والرفاهية والغنى وسعة عيش تكبرا وافتخارا، فهو المرفوض في الاقتصاد الإسلامي لما فيه إضرار ومفسدة بالمترفين أنفسهم وبالعباد والبلاد.

مبادئ الاقتصاد الإسلامي في ممارسة الإنتاج:

المبدأ الأول: الالتزام بقاعدة الحلال والحرام.

إنتاج الطيبات والمنافع وعدم إنتاج الخبائث والمضار.

تقسيم الإنتاج:

1. الإنتاج المباح.
2. الإنتاج غير المباح.

المبدأ الثاني: وجوب مداومة الإنتاج.

- إحياء الأرض الموات.
- الحث على غرس الشجر.
- فرض الزكاة في النقود ومال اليتيم تحضيض على الإنتاج.
- التنديد والتهديد بمن يكنز النقود: الذهب والفضة.

المبدأ الثالث: وجوب إتقان المنتجات، واتباع أرقى الأساليب العلمية في الإنتاج.

المبدأ الرابع: وجوب تحقيق نمو متوازن.

وذلك بتنويع الإنتاج وفق الحاجات في النواحي الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها.

الاهتمام بنشاط اقتصادي معين وإهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى يسبب أضرارا للدولة والمجتمع.

المبدأ الخامس: حسن استغلال الموارد.

وذلك باستخدام ما يمكن استخدامه، وبالمحافظة عليها بعدم إفسادها بجميع أنواعها من الإتلاف والإهلاك والخراب والتلوث وغير ذلك.

المبدأ السادس: تهيئة الطاقات البشرية وحسن توزيعها.

المبدأ السابع: الالتزام بالقيم والأخلاق الاقتصادية الإسلامية.

من الصدق والأمانة، والبعد عن ممارسة الغش والغرر والاحتكار وغيرها.

المرحلة الثالثة: التبادل:

التجارة تعريفها وأهميتها وأنواعها في الاقتصاد الإسلامي:

تعريف التجارة:

التجارة: المبادلة بالأموال أو ممارسة معاملة مالية للربح، وسد الحاجات.

أهمية التجارة:

1. للتجارة أهمية كبيرة في الحياة، لأن انسانا وحده لا يستطيع أن ينتج ويوفر جميع حاجاته بنفسه وهو يحتاج إلى ما فاض عند غيره من السلع والخدمات وكذلك غيره يحتاجون إلى فائض ما أنتجه وهكذا.
2. التجارة سبب للغنى والرفاهية ورغد العيش ونماء المال.
3. التجارة سبب لزيادة قدر فريضة الزكاة.

أنواع التجارة:

تتنوع التجارة من حيث ممارستها داخل البلد أو خارجها إلى نوعين:

النوع الأول: التجارة الداخلية أو المحلية، وهي التي تكون داخل القرية أو البلد من غير سفر ولا رحلة إلى خارجها.

النوع الثاني: التجارة الخارجية، وهي التي تكون بالأسفار والرحلات إلى البلدان والأمصار.

أهم شرط للتجارة في الاقتصاد الإسلامي:

هو التراضي.

معناه أن يكون كل الأطراف في العقود التجارية أحرارا ومختارين وغير مضطرين في إبرامها، لذلك نهي عن الاحتكار.

الربح والخسارة في الاقتصاد الإسلامي:

تعريف الربح:

ما زاد على رأس المال بالاتجار.

تحديد أرباح التجار:

ليس هناك تحديد لنسبة معينة للربح يتقيد بها التاجر في معاملاته، بل ذلك متروك لظروف التجارة عامة وظروف التاجر والسلع، مع مراعاة ما تقضي به الآداب الشرعية من الرفق والقناعة والسماحة والتيسير.

نظرية للغزالي للحصول على الربح الكثير:

قال الغزالي: (من قنع بربح قليل كثرت معاملته، واستفاد من تكررها ربحا كثيرا).

الخسارة:

هي نقص رأس المال في التجارة.

من مبادئ الاقتصاد الإسلامي في قضية الخسارة: السعي لتقليل الخسائر.

الرخص والغلاء في الاقتصاد الإسلامي:

الرخص: هو انخفاض السعر.

أسباب الرخص:

- كثرة الشيء.
- قلة الحاجة.
- قلة المحتاجين.
- زيادة العرض.

الغلاء: هو ارتفاع السعر.

أسباب الغلاء:

- قلة الشيء مع الحاجة إليه.
- كثرة المحتاجين.
- زيادة الحاجة.

التسعير في الاقتصاد الإسلامي:

تعريف التسعير:

وضع جهة حكومية لسلعة أو خدمة ما، ثمنا محددا بحيث الزيادة عليه ممنوعة.

في الاقتصاد الإسلامي:

- السوق حرة لا يجوز التدخل فيها.
- التسعير في الأحوال الاعتيادية مظلمة من المظالم.

يجوز التسعير إذا كان غلاء سببه التحكم بالأسواق من قبل مجموعة من التجار واستغلال الأزمات واحتكار السلع، للمصلحة العامة بشرط أن يكون التسعير عادلا لا يضر لا بالباعة ولا بالمشترين.

الاحتكار في الاقتصاد الإسلامي:

تعريف الاحتكار:

هو تخبئة الأموال لإخراجها في أوقات حاجات الناس إليها، لبيعها بهدف زيادة الأرباح.

في أي شيء يكون الاحتكار؟

يكون الاحتكار في جميع ما يضر بالناس حبسه.

الحسبة في السوق في الاقتصاد الإسلامي:

تعريف الحسبة في السوق:

مراقبة الأسواق وإصلاحها لسيرها على القواعد والأصول والأخلاق الاقتصادية الإسلامية.

بعض أعمال والي الحسبة في السوق:

- النظر في مقاعد الأسواق، فيقر منها ما لا ضرر فيه على المارة، ويمنع ما استضر منه المارة.
- النظر في أهل الصنائع في الوفور والتقصير، والأمانة والخيانة، والجودة والرداءة.
- المنع من التطفيف والبخس في المكاييل والموازين والصنجات، ومراقبتها واختبارها عن الريبة فيها.

تعريف السوق في الاقتصاد الإسلامي:

تعريف السوق:

المكان الذي يتم فيه عرض السلع والخدمات التجارية للبيع والشراء أو لإبرام معاملة مالية.

في العصر الحاضر توسع مفهوم السوق، فيشمل ما يعرض في وسائل التواصل الاجتماعي.

مبادئ السوق في الاقتصاد الإسلامي:

- ترك الناس أحرارا في بيعهم وشرائهم وتصرفهم في ممتلكاتهم وأموالهم، في إطار أحكام الاقتصاد الإسلامي وضوابطه.

- وجوب سلامة التعامل من أسباب الحرام وملابساته كالغش، والخديعة، والتدليس، والاستغفال، وتزييف حقيقة الربح، والاحتكار الذي يعود بالضرر على العامة والخاصة.

المرحلة الرابعة: الاستهلاك:

خمس مبادئ اقتصادية للإنفاق في الاقتصاد الإسلامي:

1.مبدأ أصل الإنفاق.

الاقتصاد الإسلامي يؤكد على الإنفاق بدليل محاربته للبخل والشح.

2.مبدأ عدم الإسراف في الإنفاق.

الإسراف: الصرف فوق الحاجة.

3.مبدأ عدم الإقتار في الإنفاق.

الإقتار: الصرف أقل للحاجة.

4.مبدأ القوام والاعتدال في الإنفاق.

القوام: الصرف بقدر الحاجة.

5.مبدأ ادخار الأموال.

الادخار: ما يختبأ للحاجة.

تعريف الادخار وأهميته وأغراضه في الاقتصاد الإسلامي:

تعريف الادخار:

ما يختبأ للحاجة.

أو

تخبئة الأموال لأوقات الحاجات.

أهمية الادخار:

في الحياة أزمات مستقبلية، لذلك الادخار له أهمية وضروري.

أغراض الادخار:

1. الادخار للطوارئ والأزمات المستقبلية.
2. الادخار لأيام الشيخوخة.
3. الادخار للأولاد والذرية.
4. الادخار لشراء سلعة أو منزل للانتفاع منها.
5. الادخار لشراء الأصول الإنتاجية لغرض الحصول على الـدخل، كشـراء منزل للإيجار.
6. الادخار لقضاء القروض والديون.

قواعد وضوابط الاستهلاك:

- مراعاة الأولويات في الاستهلاك.
- تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة.
- تمسك المستهلك بالكسب والعمل.
- تربية المستهلك على استهلاك السلع والإنتاجات الداخلية والمحلية.

المرحلة الخامسة: التوزيع:

التوزيع: هو تفريق الثروة والدخل للحاجة والمصلحة بعدالة.

المرحلة السادسة: إعادة التوزيع:

تعريف إعادة التوزيع:

تنظيم أحوال الناس من الناحية الاقتصادية بوضع طرق لتحقيق العدالة الاقتصادية.

من وسائل إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:

- الزكاة.

- الميراث.

أهداف إعادة التوزيع:

1. **تداول الأموال والثروات.**
2. **الحد من التفاوت بين الناس في الثروات والدخول، ومن الطبقية وتراكم الأموال عند فئة معينة.**
3. **تحقيق العدالة الاقتصادية، وتوفير حد الكفاية.**